رقم الوثيقة: MDE 12/007/2015

مصر: الحكم على مئات بالسجن المؤبد في محاكمة جماعية "هزلية"

نددت منظمة العفو الدولية بحكم السجن المؤبد الذي صدر اليوم في مصر ضد الناشط البارز أحمد دومة وما يزيد عن مئات آخرين إثر محاكمة جائرة. ووصفت المنظمة الحكم بأنه هزلي.

وقد أصدرت محكمة جنايات القاهرة اليوم حكمها بالسجن المؤبد لمدة 25 سنة على أحمد دومة بعد إدانته بالمشاركة في أحداث عنف خلال المظاهرات في ديسمبر/كانون الأول 2011. كما قضت المحكمة بتغريمه مبلغ 17 مليون جنيه مصري (حوالي 2.2 مليون دولار أمريكي).

وكانت النيابة العامة قد وجهت للناشط تهماً بالاعتداء على مبان حكومية والاعتداء على قوات الأمن وإحراق المجمع العلمي المصري خلال مظاهرات حاشدة احتجاجاً على حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

كما أصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن المؤبد لمدة 25 سنة على 229 متهماً آخرين، وبالسجن 10 سنوات على 39 قاصراً بالتهم نفسه، وذلك وفقاً لما أوردته وسائل الإعلام الرسمية وما ذكره محامون في مجال حقوق الإنسان.

وكان مندوب من منظمة العفو الدولية قد حضر بعض جلسات المحاكمة، ووثَّق عدداً من الانتهاكات للحق في محاكمة عادلة.

ففي نوفمبر/تشرين الأول 2014، انسحب محامو الدفاع عن أحمد دومة من الترافع في القضية بعد أن رفضت المحكمة السماح لهم بالاطلاع على أدلة أساسية، وبعد أن اتهم رئيس هيئة المحكمة المتهمين بحرق ممتلكات الدولة والاعتداء على قوات الأمن.

كما أحال رئيس المحكمة بعض أعضاء فريق الدفاع عن أحمد دومة إلى النيابة العامة بتهمة إهانة المحكمة، وذلك بعد أن احتجوا على بعض قراراته.

وذكر مندوب منظمة العفو الدولية لحضور المحاكمة أن الشهود الذين قدمتهم النيابة العامة عجزوا عن تذكُّر كثير من تفاصيل الوقائع التي طُلب منهم الإدلاء بشهاداتهم بشأنها. ولم تتمكن النيابة العامة من إثبات المسؤولية الفردية عن أحداث العنف.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، أصدر رئيس المحكمة حكماً على أحمد دومة بالسجن ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 10 آلاف جنيه مصري (حوالي 1.310 دولار أمريكي)، وذلك لإدانته بتهمة إهانة المحكمة. وكان الناشط قد سأل رئيس المحكمة عما إذا كان له حساب باسمه على موقع "فيسبوك".

وقد هدد رئيس المحكمة اليوم بمعاقبة أحمد دومة بالسجن ثلاث سنوات أخرى، بعد أن صفَّق الناشط على سبيل السخرية إثر صدور الحكم، وذلك حسبما أظهرت صور بالفيديو لجلسة المحكمة.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه ينبغي الإفراج فوراً عن أي شخص يصدر ضده حكم دونما سبب سوى ممارسة حقه في حرية التجمع السلمي. أما الآخرون فينبغي أن تُتاح لهم محاكمة عادلة أمام محكمة مدنية دون إمكان اللجوء إلى عقوبة الإعدام. وفيما يتعلق بأولئك الذين كانت أعمارهم أقل من 18 عاماً وقت ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم، فينبغي أن يُحاكموا وفقاً لقواعد العدالة الخاصة بالأحداث.

كما دعت منظمة العفو الدولية إلى إلغاء الحكم الصادر ضد أحمد دومة بتهمة إهانة المحكمة. وقالت المنظمة إنه كان يمارس حقه في حرية التعبير، وينبغي ألا يُسجن بسبب التعبير عن القلق بشأن عدالة محاكمته.

خلفية

خلال الشهور الأخيرة، وجهت النيابة العامة إلى مئات الأشخاص تهماً بارتكاب أعمال عنف خلال مظاهرات. ومن بين هؤلاء أنصار للرئيس المعزول محمد مرسي ويساريون وآخرون.

وفي كثير من الحالات التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية، لم تقدم النيابة العامة ما يثبت المسؤولية الجنائية الفردية لكل من المتهمين، واعتمدت فقط على تقارير وأقوال شهود من قوات الأمن.

ويُذكر أن رئيس المحكمة نفسه الذي أصدر اليوم حكم السجن المؤبد على أحمد دومة قد أصدر بالأمس أحكاماً بالإعدام ضد 183 شخصاً في محاكمة جماعية منفصلة. وفي يونيو/حزيران 2014، أمر القاضي نفسه بسجن ثلاثة صحفيين يعملون في قناة "الجزيرة" بتهمة "نشر أخبار كاذبة" ومساعدة جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة.

ويُذكر أن قوات الجيش وقوات الأمن قد استخدمت القوة المفرطة، في ديسمبر/كانون الأول 2011، لتفريق مظاهرات مناهضة لحكم "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" في محيط مقر مجلس الوزراء بوسط القاهرة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 17 شخصاً. وتقاعست تحقيقات النيابة العامة المصرية عن تحميل أي من أفراد قوات الأمن المسؤولية عن هذا القمع الدامي. وبدلاً من ذلك، أمرت النيابة بمحاكمة مئات المتظاهرين.

ويقضي أحمد دومة حالياً حكماً آخر بالسجن ثلاث سنوات صدر ضده في ديسمبر/كانون الأول 2013، بسبب مشاركته في "مظاهرة بدون تصريح" في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وقد كان واحداً من أوائل النشطاء الذين سُجنوا بموجب "قانون التظاهر" المصري. وقد سُجن مع الناشطين أحمد ماهر ومحمد عادل، وهما من القياديين في "حركة شباب 6 إبريل"، التي ساعدت في حشد المظاهرات الواسعة التي أسقطت الرئيس الأسبق حسني مبارك في فبراير/شباط 2011. وقد قضت محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في مصر، الشهر الماضي بتأييد الحكم الصادر ضد أولئك الثلاثة.

ومن جهة أخرى، تدهورت صحة أحمد دومة بشدة خلال إضرابه عن الطعام في العام الماضي احتجاجاً على سجنه، وذلك حسبما ذكرت أسرته.